

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

النقطة الخامسة حول قاعدة "من أدرك"

لقد أشرنا سلفاً بأن القاعدة تخص من أدرك ركعة واحدة في آخر الوقت - لا أن يدرك وقت تمام الركعات حتماً - وبالتالي لو أفاق المغمى عليه أو المجنون أو... نهاية الوقت توجّبت عليه الصلاة مؤكداً، بينما السيد الخوئي قد خص القاعدة بمن أدرك أربع ركعات نهاية الوقت ثم عجز عن أدائها تماماً إلا ركعة واحدة، فإنه حينئذ قد أطبق القاعدة، ولكن قد اعترضنا عليه سلفاً بأن ظاهر الروايات هو أن الصلاة تتوجّب عليه حتى لو أدرك ركعة منفردة فلا تبدو ظاهرة في إدراك تمام الركعات حتماً.

النقطة السادسة حول القاعدة

إن القاعدة لا تنطبق على من أدرك بداية الوقت مقدار ركعة ثم جن أو أغمى عليه أو حاضت أو... فلا يلزمها قضاء الصلاة وذلك وفقاً للمشهور إذ لم يتفعل بحقه أداء الصلاة وبالطبع لا يتفعل القضاء أيضاً، وقد استدل المشهور لذلك بالوثائق التالية:

1. إن مورداً روایات القاعدة هو نهاية الوقت، و خاصة أنه قد ورد: من أدرك ... ثم طلعت الشمس. فلا تبدو ظاهرة في الإيجاب بداية الوقت أساساً، (و خاصة أن قرينة تناوب الحكم وال موضوع يستدعي انصراف القاعدة إلى نهاية الوقت)

2. إن المتبادر من بعض روایات القاعدة - والتي لم تذكر فقرة "طلعت الشمس" - هو أنها تتحدث حول نهاية الوقت لا البداية، ولهذا فمن صلی الركعة الأولى خارج الوقت ثم أذن المؤذن وقد أدرك الركعة الثانية داخل الوقت فلا يندرج أيضاً ضمن القاعدة إذ ظهر الرواية هو نهاية الوقت فحسب.

3. ثمة تمایز جوهري ما بين حالة المكلف بداية الوقت وبين حالته نهاية الوقت، ومن المفترض الروایات هي نهاية الوقت إذ المكلف يمكنه إدراك ركعة نهاية الوقت، بينما في بداية الوقت قد عجز نهائياً فحجّبه عن تأدية أصل العمل فالمحظون مثلًا لا يقدر على الإدراك أساساً، إذن فبداية الوقت خارج عن موضوع القاعدة بتاتاً، وقد أشار صاحب المدارك بإيجاز إلى هذه النقطة الطريفة قائلاً:

الفرق بين أول الوقت و آخره واضح، لتمكن المكلف في آخر الوقت من إتمام الصلاة بخلاف أول الوقت، إذ لا سبيل إلى ذلك. [1]

نعم إن الفقيه الذي يطبق القاعدة في بداية الوقت أيضاً سيفتي بوجوب القضاء على الحائض والمجنون وغيرهما لأنهم قد أدركوا ركعة واحدة بداية الوقت فتفعل الأداء في حكمهم.

ولهذا قد سرّد لنا الحدائقي مقالة الشيخ الطوسي حيث قال:

إذا أدرك من الظاهر دون اربع ثم جن أو أغمى عليه أو حاضت لم تلزمه الظاهر لإجماع الفرقـة فإنـهم لا يختلفون في انـ من لم يدرك

من أول الوقت مقدار ما يؤدى الفرض فيه لم يلزمه إعادةه.(فلا تجري القاعدة بداية الوقت، ثم أكمله الحدائق قائلاً) و ظاهر الصدوق و المرتضى و ابن الجنيد اعتبار إدراك الأكثر (الركعات ثم جن في الأخير) وقد تقدم الكلام في هذه المسألة بكل طرفيها منقحا في بحث الحيض من كتاب الطهارة.[2]

إذن فهذا الإجماع يُعد قرينةً ليبةً منفصلةً كي تتصارف في ظهور الروايات بأنها تخص نهاية الوقت فحسب.

فبالنالي إنما نرايق استنتاج المشهور بأنه لا قضاء عليهم لخروج "بداية الوقت" عن موضوع القاعدة أساساً، إلا أننا مستغنو عن هذه الأبحاث - الإجماع و....- إذ نعتقد بأن أمثال المجنون والمغمى عليه و... يندرون ضمن قاعدة الغلبة فلا شيء عليهم أساساً - فلا تجري قاعدة "من أدرك"- بلا حاجة لكي ثبت خروج "بداية الوقت" عن موضوع قاعدة "من أدرك" إذ قاعدة الغلبة تعد حاكمة على أدلة القضاء على أي تقدير.

النقطة السابعة حول القاعدة لقد استوجب البعض:

1. وجوب الركعة - نهاية الوقت - مع إمكانية الطهارة المائية فحسب.

2. بينما آخرون كصاحب العروة قد استوجب الركعة حتى مع توفر الطهارة الترابية أيضاً - حتى لو افتقد سائر الشرائط -

3. بينما الرأي السديد يستدعي وجوب الركعة في نهاية الوقت: مع مطلق الطهارة و مع توفر سائر الشرائط كالطهارة الخَبِيَّة و القبلة و ... فعلى منواله، لو حضره التراب دون سائر الشرائط لما اندرج ضمن القاعدة فلا يتوجب القضاء أيضاً إذ لم يتعقل الأداء بحقه - إلا إذا عُد مغلوباً فلا شيء عليه إطلاقاً - إذ القاعدة تخص من أدرك ركعة بضم توفر بقية الشرائط أيضاً.

4. إلا أن المحقق والعلامة في القواعد و ابن ادريس و الشيخ الطوسي، قد استظهروا من الروايات الوقت الاضطراري بأن الركعة المدركة قد نزلت منزلة تمام الصلاة في الوقت فلابد أن تتهيأ له كافة الشرائط أيضاً لكي يتوجب عليه أداء الصلاة، بينما وضعية مدرك الركعة هي وضعية اضطرارية فينتقل إلى الشرائط الاضطرارية فيتوجب القضاء أيضاً.[3]

ولكن نلاحظ عليهم بأن الروايات لم تتحدث حول وجود الاختياري والاضطراري بل قد ركزت على أن مدرك الركعة بمنزلة مدرك الكل أداء فلا تتحدث حول شرائط الصلاة أساساً، فعندئذ يتحتم اتخاذ القدر المتيقن منها بأن التنزيل في الروايات هو في فرض تامةٍ شرائط الصلاة فلو أدرك ركعة من الوقت مع النجasa الخَبِيَّة، فلا تلزم الصلاة نهاية الوقت وبالتالي لا يلزمه القضاء أيضاً إذ القاعدة ساكتة عن توفير الشرائط، فاتخذنا القدر المتيقن منها.

ثم إن صاحب المدارك و المسالك و المحقق الثاني و الدروس و الروضة و الرياض قد آلت نتيجةً فتواهم إلى معتقدنا أيضاً - في وجوب توفر كافة الشرائط - إلا أنه لم يستندوا إلى القدر المتيقن من القاعدة بل قد حملوا الطهارة الواردة على الغالب بعنوان المثال، إذ مسألة الطهارة كثيرة الابتلاء، فلا يبعد أن الشیخ و غيره قد قصدوا مطلق الشرائط أيضاً.[4]

[1] مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام، جلد: ٣، صفحة: ٩٣.

[2] الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، جلد: ٦، صفحة: ٢٧٥.

[3] إن مفاد الروايات المتقدمة تنزيل مدرك الركعة من آخر الوقت منزلة مدرك تمام الصلاة في الوقت، و كما أن مدرك تمام الصلاة في الوقت إذا لم يتمكن من الشرائط الاختيارية كان وظيفته الفعل الاضطراري فذلك مدرك الركعة من آخر الوقت. ينابيع

الأحكام في معرفة الحلال و الحرام، نقاً عن الشيخ الطوسي، جلد: ٣، صفحه: ٢٦٤ .
[٤] لكن في المدارك و المسالك و جامع المقاصد كما عن الدروس و الموجز و فوائد الشرائع و كشف الرموز للصimirي و الروض و الروضة و غيرها اعتبار التمكّن من سائر الشروط المفقودة أيضاً. و ربّما يوجه إطلاق الأوّلين بحمله على المثال جرياً فيه على طريقة التنبّي على أنّ إدراك الشرط معتبر أيضاً. و قد يحتمل كونه محمولاً على الغالب من فقدان الطهارة و وجdan سائر الشرائط. ينابيع الأحكام في معرفة الحلال و الحرام، جلد: ٣، صفحه: ٢٦٤ .